عدلية ريف دمشق تؤتمت الشق الجزائي وترتبط إلكترونياً مع إدارات «الداخلية»

المحامي العام لـ«الوطن»: يختصر الوقت في التقاضي وإطلاق سراح الموقوفين ويقضي على تشابه الأسماء

نستطيع الحصول على أي معلومة من إدارات الداخلية حاسوبياً من دون مراجعة المواطن لها

| محمد منار حميجو

كشف المحامي العام في ريف دمشق نظام دحدل أنه تم الانتهاء تقريباً من أتمتة الشق الجزائي في العدلية وأن نسبة الإنجاز وصلت إلى ٩٩ بالمئة، وقريباً سيتم إطلاق العمل في البرنامج الذي تم إعداده لهذا الغرض وفق خطة وزارة العدل الاستراتيجية لأتمتة العمل القضائي، موضحاً أن لهذا المشروع أهمية كبيرة من ناحية اختصار الوقت الكبير في إجراءات التقاضي في الدعاوى الجزائية وتسريع الضبوط الواردة من الضابطة العدلية وبالتالي إطلاق سراح الموقوفين الذين يستحقون ذلك بسرعة كبيرة إضافة إلى أنه يقضي على تشابه الأسماء باعتبار أن جميع المعلومات بالنسبة للأشخاص الواردة أسماؤهم في الضبوط أو الدعاوى مذكورة في البرنامج بما في ذلك الرقم الوطني.

وفي تصريح لـ«الوطن» أضاف دحدل: كما أن البرنامج سيكون مربوطاً مع إدارات وزارة الداخلية (الأمن الجنائي والهجرة والجوازات والمخدرات والاتجار بالأشخاص) وذلك لطلب أي معلومة من هذه الإدارات من دون الحاجة إلى المخاطبات الورقية التي تحتاج إلى وقت، موضحاً أن هذا الربط يوفر جهداً كبيراً في عملية التقاضي، كما أنه يخفف أعباء كبيرة على أطراف الدعوى وكذلك ذوو الموقوفين وذلك بدلاً بأن يتحملوا عناء مراجعة تلك الإدارات للحصول على وثيقة يطلبها القاضي ومن هذا المنطلق فإنه يمكن مراسلتها للحصول على المعلومات والوثائق المطلوبة.

دحدل بين أنه ليس على المواطن سوى تقديم الطلب لمرة واحدة ومن ثم إدخاله حاسوبياً ومن ثم تتم إجراءات الطلب من دون أن يتم تكليف المواطن بأي طلب آخر، وهذا ما يوفر عليه الأعباء المادية وكذلك الوقت، إضافة إلى أن هذا يوفر الجهد والوقت وصرف الورق، ضارباً مثلا طلبات كف البحث وفق هذا البرنامج الحاسوبي تسير بسرعة كبيرة ومن الممكن أن تنتهي خلال دقائق وليس خلال ساعات أو حتى أيام كما يحدث حالياً.

ولفت إلى أن البرنامج سيكون له دور كبير في حفظ الدعاوى والضبوط من التلف والضياع باعتبارها ستكون محفوظة إلكترونياً، كما أنه يمكن عند صدور أي مرسوم عفو معرفة من يشملهم العفو مباشرة من دون الحاجة إلى زيارة السجون، مضيفاً: البرنامج سيكون مربوطاً لاحقاً بالسجون لمعرفة أي معلومة يطلبها القاضي.

وبين دحدل آلية عمل البرنامج بأنه مثلاً في حال ورود ضبط من الضابطة العدلية فإنه يتم إدخاله مباشرة حاسوبياً عبر «السكنر» ومن ثم يتم عرضه على قاضي النيابة العامة المختص وأيضاً يكون ذلك حاسوبياً، ومن ثم يتم فرزه مباشرة إلى قاضي التحقيق المختص ويكون الفرز عن طريق المحامي العام وفق البرنامج الموجود في مكتبه، مشيراً إلى أنه خلال فترة قصيرة جداً يتم تكييف الجرم إما جنحوي أو جنائي الوصف وتجهيز الادعاء في الموضوع المعروض.

ولفت إلى أنه تم أيضاً إدخال القوانين الجزائية على البرنامج بمعنى أن القاضي لم يعد يتكلف البحث عن المادة القانونية وما عليه فقط سوى أن يبحث حاسوبياً عبر البرنامج ومن ثم يستعرض المادة التي يحتاجها، وهذا أيضاً يوفر وقتاً وجهداً كبيراً بالنسبة للقاضي، مشيراً إلى أنه تم تدريب القضاة في العدلية وهم مستعدون للبدء بالعمل وفق هذا البرنامج.

وأكد أن هناك متابعة حثيثة من وزير العدل لإتمام هذا المشروع وأنه تم توزيع كل الحواسب وأجهزة السكنر والطابعات التي نحتاجها والتي أرسلتها الوزارة على جميع قضاة النيابة العامة والتحقيق وبداية الجزاء والإحالة كما أنه سوف يتم تزويد غرف المحاكم الجزائية بشاشات لعرض الدعوى أثناء جلسة المحاكمة، مضيفاً: كما أنه تم ربط الشبكة مع المجموعة الأساسية لإدخال هذا البرنامج وذلك بخبرات محلية من مهندسي وزارة العدل ومنهم مفرزون إلى عدلية ريف دمشق وبالتعاون مع جامعة دمشق وخبراء البحوث لإنجاز هذا المشروع.

وبين أن الوزارة وافقت على مشروع تركيب الطاقة البديلة وذلك لتلافي مشكلة انقطاع التيار الكهربائي وأن الوزارة خصصت الميزانية المطلوبة لهذا المشروع.

وفي السياق أكد دحدل أنه يتم أرشفة الوكالات القضائية بالتعاون مع جامعة دمشق وذلك تمهيداً للبدء بعمل أتمتة الوكالات، لافتاً إلى أن ترميم الدعاوى المفقودة مازال مستمراً وأنه تم ترميم الكثير من الدعاوى.

وفيما يتعلق بعمل المحاكم في الريف أشار دحدل إلى أنه تم تقريباً تغطية كل الريف بالمحاكم حتى المناطق الصغيرة، مشيراً إلى أنه منذ شهرين تم افتتاح محكمتي دير عطية وقارة بالتعاون مع المجتمع الأهلي وأنه حالياً يتم العمل على تأمين مبنى لمحكمة الديماس.

> معرفة من يشملهم أي مرسوم عفو من دون الحاجة إلى زيارة السجون

ضاحية قدسيا واقع خدمي مترد.. تجاوزات ومخالفات

المجلس المحلي يحجب الثقة عن رئيسه.. والمحافظة تحيل المحضر إلى الرقابة الداخلية

| عبد المنعم مسعود

اشتكى عضوا المجلس المحلي لمدينة ضاحية قدسيا مجد طرابلسي وإبراهيم عيسى لـ«الوطن» من تردي الواقع الخدمي للضاحية، مؤكدين أنه أصبح مزرياً لدرجة كبيرة فالخدمات بحدودها الدنيا.

وأكد المشتكيان أن دفاعهما لتحسين الوقع الخدمي وتفاقمه حدا بثلثي أعضاء المجلس للانضمام لمطالباتهما بحجب الثقة عن رئيس المجلس والذي تم في الخامس عشر من الشهر الماضي ورفع محضر الحجب إلى المحافظة التي رفعت المحضر لوزارة الإدارة المحلية التي أعادته إلى محافظة ريف دمشق لعدم تضمنه رأي المحافظة.

محاولات «الوطن» للحصول على تصريح من رئيس البلدية محمد فراس عرار حول الاتهامات التي تقدم بها المشتكيان لـ«الوطن» باءت بالفشل فهو لم يعد الاتصال بعد أن تعذر بوجوب موافقة المكتب الصحفي ولم يعد يرد على اتصالات الجريدة وبالرغم من تأكيدنا له «أننا كوسيلة إعلامية نحاول معالجة شكوى عبر إتاحة الفرصة لكل الأطراف لشرح وجهات نظرهم والرد على الاتهامات التي وجهت لهم».

بدورها عضو المكتب التنفيذي المختص بالمدن خلود كسر اعتذرت عن التصريح حول الموضوع أو بيان أسباب رفع محضر حجب الثقة من دون رأي المحافظة للوزارة ومصير محضر حجب الثقة بعد عودته للمحافظة.

وبالعودة لعريضة الشكوى التي تلقتها «الوطن» فهي تتحدث عن تجاوزات بمخالفات البناء وصلت لـ٦٠ مخالفة في السكن الشبابي في الجزر الحديثة، إضافة لمخالفات بناء أخرى في الضاحية يصل عددها إلى ست مخالفات، إضافة للتجاوز على أملاك عامة وتمرير استثناءات للاستثمار في حديقة وأخذ قرار بالموافقة على الاستثمار عبر موافقة المكتب التنفيذي من دون العرض على المجلس.

ووفقاً لما ورد في عريضة الشكوى فإن موارد المدينة لا يتم استخدامها بشكل صحيح وأن رئيس المجلس يرفض بيان آلية صرف هذه الموارد على المجلس.

وأضاف كل من طرابلسي وعيسى في شكواهما: إن تردي الخدمات أدى إلى ارتفاع الأعشاب اليابسة في المسطحات الخضراء وانتشرت الحرائق فيها يضاف لها قلع الأشجار بدل تقليمها وعدم ترحيل القمامة وعدم تحسين الخدمات في المدينة من مياه وكهرباء.

مصادر لـ«الوطن» في ريف دمشق قالت: إن محضر حجب الثقة قد تمت إعادة رفعه لوزارة الإدارة المحلية وذلك بعد أن تم تضمينه رأي الرقابة الداخلية في المحافظة.

وسائط نقل لم تحصل على مخصصاتها من المازوت.. وكازيات تشتكي قلة مخصصات البنزين

خلل في منظومة الـ«جي بي إس» يحدث «انتكاسة» في واقع النقل الداخلي.. ورمضان لـ«الوطن»: وعدنا بمعالجة المشكلة بأسرع وقت

عضو مكتب تنفيذي لـ«الوطن»: لا نقص بالبنزين ما دامت الرسالة لا تتجاوز الـ١٤ يوماً ونحصل على ٣٠ طلباً يومياً

| فادي بك الشريف

شهد واقع النقل الداخلي خلال الأيام القليلة الماضية انتكاسة واضحة على العديد من خطوط النقل وتجمعات البرامكة وشارع الثورة وتحت جسر الرئيس والفحامة وذلك بعد فترة استقرار شهدها واقع الملف خلال الأسابيع الماضية تزامناً مع تطبيق نظام التتبع الإلكتروني، في وقت أكدت فيه المعلومات الرسمية لـ«الوطن» أن هناك عطلاً طارئاً في منظومة عمل الـ«جي بي إس» أثر في واقع تزود جميع السرافيس بالكميات اللازمة من المازوت، مع توقف عدد من البطاقات ما انعكس على واقع التعبئة.

واشتكى عدد من سائقي السرافيس من عدم حصولهم على مخصصاتهم الكاملة، الأمر الذي أثر في واقع تخديم العديد من الخطوط وأحدث نقصاً في السرافيس من جراء النقص في الكميات المزودة لهم، ما استدعى تدخل عدد من باصات النقل الداخلي يومي الجمعة والسبت الماضيين لسد النقص الحاصل في بعض الخطوط.

وعلى نحو متصل، أكدت مصادر رسمية أن هناك سبباً آخر يرتبط بتطبيق ميزة بداية الخط ونهايته على ١٧ خط نقل في العاصمة، أي نقص بواقع طلبات المازوت المخصصة للمحافظة، اعتبر عضو المكتب التنفيذي نهايته من عملية التزويد بالمادة ما أحدث نقصاً أيضاً في عدد السرافيس.

وبينما أكد مؤخراً مصدر مسؤول في فرع محروقات دمشق لـ«الوطن» أنه لا يوجد أي نقص بواقع طلبات المازوت المخصصة للمحافظة، اعتبر عضو المكتب التنفيذي لقطاع المحروقات في المحافظة قيس رمضان أن هناك متابعة يومية لواقع تأمين المادة لجميع الفعاليات ضمن أولويات عمل تشمل الأفران والمشافي بما في ذلك قطاع النقل.

وبين عضو المكتب التنفيذي أن واقع الطلبات بالنسبة للمازوت لم يتغير خلال الأيام الماضية بواقع ٢٠ طلباً يومياً، لكن المقصود بوجود نقص بواقع المادة هو أن حاجة العاصمة إلى ٣٠ طلباً يومياً للقيام بالدور المنوط لتخديم مختلف الفعاليات المذكورة، وهو ما يتم العمل عليه لإمكانية زيادة عدد الطلبات بالتنسيق مع المعنيين، بما في ذلك متابعة تطبيق آلية الـ«جي بي إس» بشكل منظم ومن دون أي عقبات.

هذا ولم ينف رمضان وجود خلل تقني في منظومة الـ«جي بي إس»، مضيفاً: وعدنا بإصلاح المنظومة في أسرع وقت، علماً أن هذا الأمر يتابع من المديرية العامة لنظم المعلومات في وزارة النفط، وهو ليس من مهام أو اختصاص المحافظة على الإطلاق.

وفيما يخص واقع البنزين، وحسب عدد من السائقين فإن كازيات أخبرتهم بأنها تحصل على نصف مخصصاتها من الطلبات.

وأوضح عضو المكتب التنفيذي أنه لا يوجد أي نقص بواقع الطلبات ويصل عددها حالياً إلى ٣٠ طلب بنزين يومياً وهذا الرقم لم يتغير، والحصول على المادة حسب المرتبطين بالمحطة بنسبة محددة، مضيفاً: ما دامت فترة وصول الرسالة تصل إلى ١٣ أو ١٤ يوماً، وفي حال لو كان هناك نقص لتأخرت رسائل البنزين أكثر من هذه الفترة.

وفيما يخص واقع تركيب الـ«جي بي إس» لسيارات الأجرة «التكاسي» أكد رمضان أنه تم البدء بدفع الرسوم ليصار إلى تركيب الأجهزة خلال الفترة القادمة، متوقعاً البدء بالتركيب بعد العيد، مع اتباع الآلية نفسها المتبعة بإيقاف التزود بالمادة لغير المبادرين بدفع الرسوم من أجل تركيب الأجهزة.

> البدء بدفع الرسوم لـ«جي بي إس» التكاسي وتوقع التركيب بعد العيد

فقدان لقاح «الكلب» من المستوصفات يرفع سعر الحقنة المهربة إلى ٨٠ ألف ليرة

مدير صحة الرقة: ننتظر توزيع اللقاحات من وزارة الصحة

| محمود الصالح

وردت إلى «الوطن» شكاوى من ريف الرقة الشرقي المحرر حول انتشار ظاهرة الكلاب الشاردة بأعداد كبيرة، لدرجة أنها أصبحت تجول بين الأحياء على شكل قطعان متجمعة، ما شكل ظاهرة مرعبة للكثير من أبناء تلك المناطق، وعدم القدرة على الخروج من المنازل ليلاً.

المواطن صالح الكديري من السبخة أكد في تصريح لـ«الوطن»: إن ابنته تعرضت منذ أيام لعضة كلب خلال خروجها من المنزل، ولدى إسعافها إلى المركز الصحي تبين أنها بحاجة إلى لقاح «الكلب» وهو غير متوافر في المركز الصحي، ولا في الصيدليات الخاصة في الريف المحرر، ما دفعهم إلى الاستعانة ببعض الأقارب ممن يقيمون في مدينة الرقة للحصول على الإبرة المطلوبة، التي بلغت قيمتها ٨٠ ألف ليرة سورية.

ويضيف الكديري: تم الطلب من البلدية معالجة ظاهرة انتشار الكلاب الشاردة منذ بداية هذا الصيف، وقامت البلدية بمعالجة محدودة لكنها توقفت، ولم تنه ظاهرة انتشار الكلاب الشاردة، وعن الوضع الصحي لابنته يقول الكديري: إن تأثير عضة الكلب لا تظهر آثاره إلا بعد مرور ستة أيام، وفي حال أخذ الشخص المعضوض اللقاح فوراً لن يكون هناك أي تأثير.

المواطن عيد خلف اليونس من أبناء الريف الشرقي أكد لـ«الوطن» تعرض ابنه في بداية الأسبوع الحالي لعضة كلب من الكلاب الشاردة، ولم يستطيع الحصول على اللقاح اللازم من المراكز الصحية، ولجأ إلى أصدقائه في مدينة الرقة الذين أرسلوا له حقنة اللقاح وأعطاها لابنه على يد أحد الاختصاصيين في الريف المحرر.

مدير صحة الرقة غياث الحمود رد على سؤال «الوطن» حول أسباب فقدان لقاح «الكلب» من المراكز الصحية، إنه لم يتم إعلام المديرية بعدم توافره في المراكز الصحية، إلا خلال أيام قليلة، وتم الطلب من الوزارة لتأمين اللقاح، لأن هذا اللقاح يتم توفيره بشكل مركزي، والآن يتم انتظار صدور جدول توزيع اللقاح على المحافظات، وحينها تستلم محافظة الرقة حصتها من هذا اللقاح الذي يعتبر من اللقاحات الضرورية في الريف وخاصة خلال فصل الصيف.

٩٠ ألف رأس بقر و١،٨ مليون رأس غنم في حمص

نقيب الأطباء البيطريين لـ«الوطن»: واقع الثروة الحيوانية في تحسن وأعداد القطعان تزايد

| حمص - نبال إبراهيم

بين رئيس فرع نقابة الأطباء البيطريين بحمص الدكتور أحمد شحود لـ«الوطن»: أن واقع الثروة الحيوانية بالمحافظة خلال العام الحالي طرأ عليه تحسن بشكل جيد وملحوظ من ناحية زيادة أعداد القطيع والمواليد وقلة الأمراض وذلك نظراً لزيادة مناعة القطيع ولتوافر المراعي والعليقة الخضراء نتيجة الأمطار الوفيرة والأجواء الملائمة لإنبات المراعي بشكل جيد الأمر الذي أدى لتحقيق وفر في التربية وتخفيف اعتماد المربين على الأعلاف التي أصبحت تشكل عبئاً مادياً كبيراً نتيجة الارتفاع المتزايد في أسعارها بشكل يومي تقريباً.

وأشار إلى أن أعداد قطعان البقر والأغنام بالمحافظة في تزايد، مبيناً أن آخر إحصائية للقطيع بلغت نحو ٩٠ ألف رأس بقر ونحو ١،٨ مليون رأس غنم.

وبالنسبة للواقع الصحي للقطيع أكد شحود أن قطيع الأبقار بالمحافظة خال تماماً من أية إصابات ولا يوجد فيه أية أمراض سارية أو معدية، لافتاً إلى أن وزارة الزراعة قدمت جميع اللقاحات الأبقار بشكل مجاني من جلد الكتيل والحمى القلاعية وهذا كان له الأثر الكبير في حماية القطيع مع الدور الذي قام به الأطباء البيطريون في القطاعين العام والخاص بتوعية المربين على أساليب التربية الصحيحة.

وأضاف شحود: إن قطيع الأغنام بالمحافظة خال من الأمراض والإصابات منذ ٥ أعوام وحتى تاريخه ولم يظهر أية جائحة مرضية، منوهاً بأن وضع قطيع الأغنام من الناحية الصحية مستقر حتى تاريخه، إلا أنه في العام الماضي ونتيجة لغلاء أسعار الأعلاف عالمياً وقلة المراعي إضافة للذبح والتهريب وزيادة نسبة النفوق لقلة المناعة وسوء التغذية حصل نقص شديد في أعداد الأغنام وانخفضت أعدادها إلى حدود ٥٠ بالمئة، إلا أنه في هذا العام ونتيجة لتوافر المراعي واعتناء المربي بالأغنام لتضاعف ثمنها والإجراءات التي تم اتخاذها لزيادة أعدادها أصبح واقع قطيع الأغنام جيداً وفي تزايد مستمر.

وأوضح شحود أن مديرية الزراعة تقوم بحملات لقاح متتالية وبشكل دوري ومنظم لتفادي وقوع أية إصابات، مبيناً أن اللقاحات آمنة ومضمونة وهي بمعدل ٨ حملات بالعام منها ٥ للأغنام و٣ للأبقار بإشراف كادر طبي بيطري متوزع في جميع المراكز البيطرية في المحافظة، مشيراً إلى التوجيهات المستمرة من المعنيين في حال ظهور أي إصابة أو مرض أن يتم التواصل من المربين مع مديرية الزراعة أو عن طريق الوحدات الإرشادية لمتابعة الحالة ومعالجتها.

وفي ختام حديثه أكد شحود أن الأدوية البيطرية المرخصة فعالة وجيدة وتخضع مراكز بيع الأدوية للرقابة، بحيث يتم بشكل مفاجئ سحب عينات منها ليتم تحليلها والتأكد من صلاحيتها وجودتها.